الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.183/SR.208
13 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٢٠٨

المعقودة بالمقر، نيويورك،
الجمعة، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد سيس (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

تقرير الرئيس عن اجتماع الأمم المتحدة الدولي للمنظمات غير الحكومية وندوة المنظمات غير الحكومية الأوروبية بشأن قضية فلسطين

استعراض التطورات الأخيرة لقضية فلسطين والمشاورات المتعلقة بالدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. وتضمينها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر ثم إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza .

وستدمج أي تصويبات لمحاضر الجلسات العلنية للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر بعد نهاية الدورة بفترة وجيزة.

94-81441

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

تقرير الرئيس عن اجتماع الأمم المتحدة الدولي للمنظمات غير الحكومية وندوة المنظمات غير الحكومية الأوروبية بشأن قضية فلسطين

٢ - الرئيس: قال هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تنظيم اجتماع مشترك بين المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الأوروبية غير الحكومية. ولذلك، فإن اجتماع الأمم المتحدة الدولي للمنظمات غير الحكومية وندوة المنظمات غير الحكومية الأوروبية بشأن قضية فلسطين قد عقد في جنيف في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وأضاف أنه ترأس وفد اللجنة الذي ضم أيضا السيد فارهادي الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس اللجنة، والسيد كاسار الممثل الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة ومقرر اللجنة، والسيد القدوة المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة.

٣ - وكان موضوع الاجتماع "البناء على إعلان المبادئ نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة". وكان بين المشتركين ممثلون عن ١٠٠ منظمة غير حكومية (بما في ذلك ٨٣ منظمة معتمدة لدى اللجنة و ١٥ مراقبا، و ٣٠ حكومة، و ٨ من وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، و ٤ منظمات دولية حكومية، و ٥ من لجان التنسيق للمنظمات غير الحكومية، ووفد فلسطيني و ٢٧ خبيرا ورؤساء حلقات العمل. وتحدث الرئيس، بالنيابة عن اللجنة، في الدورة الافتتاحية للاجتماع. وفضلا عن ذلك، تلا الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان رسالة باسم الأمين العام للأمم المتحدة، وتلا كبير المستشارين لشؤون المنظمات الدولية لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية نيابة عن السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وأدلى أيضا ببيان كل من رئيس لجنة التنسيق الأوروبية. للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين ورئيس لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين.

٤ - وتم تقسيم الاجتماع إلى ست موائد مستديرة وثلاث حلقات عمل وعدد من العروض السمعية البصرية. وانصب تركيز الأفرقة، في جملة أمور، على "تنفيذ إعلان المبادئ" و "عناصر التسوية النهائية"، و "القدس واللاجئون والمستوطنات"، و "الدور الذي تؤديه قوى السلم الإسرائيلية في دعم الشعب الفلسطيني" و "المجتمعات العربية في الشرق الأوسط وإعلان المبادئ" و "دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لفلسطين". وأعقب ذلك حصول تبادل آراء حية وصريحة بشأن المستقبل المرتقب لعملية السلام، والتحديات المواجهة، وما يخص المواقف السياسية وفرص العمل المقبل لمجتمع المنظمات غير الحكومية الدولية. وأكد وفد اللجنة على الأهمية المستمرة لتضامن المنظمات غير الحكومية والحاجة إلى إشراك فئات جديدة كانت ناشطة في مسائل التنمية والمسائل الإنسانية.

(الرئيس)

٥ - واعتمد الاجتماع بلاغا، وزعت نسخ منه على أعضاء اللجنة وجاء في البلاغ أن إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت فتح فصلا جديدا للعلاقات في الشرق الأوسط وشكل الخطوة الأولى نحو حل دائم وعادل. وجدد البلاغ تأكيد الدعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة طبقا لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وذكر أن على الأمم المتحدة أن تواصل سعيها وراء حل للقضية الفلسطينية على أساس التفاوض وأنها أصلح هيئة لضمان سلم عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط. ودعا البلاغ إسرائيل أيضا، وهي سلطة الاحتلال، إلى احترام اتفاقيات جنيف إلى حين نيل الشعب الفلسطيني سيادته. وأعرب عن قلقه لمواصلة السلطات الإسرائيلية اعتقال السجناء السياسيين الفلسطينيين والسجناء الفلسطينيين الآخرين وطالب إسرائيل بالإفراج عنهم دون أي شرط عملا بالاتفاق المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا المبرم في القاهرة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤. وأشار البلاغ إلى عدد من الاجتماعات الإقليمية التي نظمها في الأراضي المحتلة الفريق العامل لمؤتمر جنيف، فذكر أن مثل هذه الجهود ينبغي أن تتواصل. وورد في البلاغ أيضا أنه في الوقت الذي تواصل فيه المنظمات غير الحكومية الاضطلاع في دورها التقليدي في ظل الاحتلال، فإنها ستبحث عن طرق لزيادة إشراك المنظمات غير الحكومية ولا سيما تلك المنظمات التي تعنى بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الإنسانية. كما أن المنظمات غير الحكومية تتطلع إلى التعاون مع السلطات الفلسطينية. وأعرب البلاغ أخيرا عن تقديره للجنة ولشُعبة حقوق الفلسطينيين وطلب تقديم المساعدة إلى المنظمات غير الحكومية في موضوع وصولها إلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى والوكالات المتخصصة، والمساعدة في مجال تحديد برامج الأمم المتحدة، وتقديم الموارد لها على النحو الذي يساعدها على بلوغ غاياتها.

٦ - وعقد وفد اللجنة مشاورات كذلك مع ممثلي لجان التنسيق للمنظمات غير الحكومية من أجل تبسيط أنشطة المنظمات غير الحكومية التي ترعاها اللجنة لجعلها أكثر فعالية بالنسبة لكلفتها وأكثر. ونوقش كذلك عدد من النهج المتعلقة بتعاون المنظمات غير الحكومية مع اللجنة ومع شعبة حقوق الفلسطينيين. وتم الاتفاق بوجه خاص على تعيين فرقة عمل للتعاون مع اللجنة والشعبة من داخل لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين بغية تيسير الإعداد الفني للاجتماعات الدولية المقبلة للمنظمات غير الحكومية. وستتكون فرقة العمل من سبعة إلى تسعة أعضاء.

٧ - واختتم الرئيس قائلا إنه في حالة عدم وجود تعليقات، فإنه سيعتبر أن اللجنة قد أحاطت علما بالبلاغ الذي اعتمده سويا الاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية والندوة الأوروبية للمنظمات غير الحكومية.

٨ - وقد تقرر ذلك.

استعراض التطورات الأخيرة لقضية فلسطين والمشاورات المتعلقة بالدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة

٩ - الرئيس: قال إن هذا الاجتماع عقد بعد فترة قصيرة من الذكرى السنوية الأولى لإعلان المبادئ التاريخي بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت المبرم في واشنطن العاصمة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وأضاف أنه يعرب عن تقدير اللجنة للجهود المثمرة التي بذلها الأطراف من ذلك الحين لتحقيق التنفيذ العملي للإعلان. ومنذ انعقاد الاجتماع الأول للجنة، الذي عقد في نهاية تموز/يوليه، تم التوصل إلى اتفاق آخر بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن الضفة الغربية، ويمنح الاتفاق المسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية وإدارتها المدنية في عدد من المجالات الوظيفية، ومن بينها التعليم والثقافة والصحة والرعاية الاجتماعية والسياحة والضرائب. وتعهد الأطراف أيضا باستكشاف فرص توسيع نقل السلطة والمسؤوليات إلى مجالات أخرى. وكان ذلك يمثل حقا خطوة بارزة ثانية نحو تحقيق السيادة الفلسطينية والمرجو أن يتلوها عما قريب الانسحاب التالي للقوات الإسرائيلية.

١٠ - ومضى قائلا إن المشاكل الحادة التي تواجهها السلطة الفلسطينية في عملية تنمية الاقتصاد الفلسطيني، وهي أساس هام للسلم والحاجة الملحة لتعبئة المساعدة الدولية لهذا الغرض، ما زالت تشكل أمورا بالغة الخطورة. وفي هذا الصدد، رحبت اللجنة بإعلان أوسلو الذي أقره الاجتماع المعقود بين الرئيس عرفات ووزيري خارجية إسرائيل والنرويج في ١٣ أيلول/سبتمبر. وقال إن لدى اللجنة مفهوما أنه بتوجيه الدعوة في أقرب موعد مبكر لعقد اجتماع طارئ غير رسمي يكون مسترشدا بعدد من المبادئ والاحتياجات التي تم الاتفاق عليها في أوسلو. وأعرب عن أمله في أن تفضي الجهود الجارية إلى نتيجة مثمرة فيما يتعلق بإيجاد المعونة المطلوبة.

١١ - واختتم قائلا إنه يود تجديد التأكيد على استعداد اللجنة للإسهام في المساعي الدولية الهادفة إلى إنجاح حصيلة عملية السلام ودعم الشعب الفلسطيني إلى أن تتحقق تسوية شاملة، وعادلة ودائمة.

١٢ - السيد القدوة (المراقب لفلسطين): رحب بالنتائج الإيجابية للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة التي برهنت عن صحة نهج متوازن ومعقول. ومن المهم البناء على أساس حصيلة الدورة الثامنة والأربعين والتمسك في الوقت ذاته بالنهج نفسه. وقال إنه ينبغي للجمعية العامة تقديم الدعم لعملية السلام في الشرق الأوسط وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذا السياق. وأن أية تغييرات أخرى في قرارات الجمعية العامة، التي تعتبر مرغوبة وضرورية على السواء، يتعين أن تتواصل لأغراض المواءمة مع حقائق الحالة. ولا بد كذلك من تطبيقها من جانب كل الأطراف على السواء، وليس من طرف واحد فقط، ولا ينبغي لها أن تقوض المواقف المبدئية التي ينطوي عليها القانون الدولي.

١٣ - واستطرد قائلا إنه يجب استمرار الترحيب بالتطورات الإيجابية الهامة لعملية السلام ومساندتها ومواصلة خلق مناخ جديد في الأمم المتحدة. وبينما تعكس قرارات الجمعية العامة هذه التطورات، فإنها تمثل الخطوة الأولى فحسب في الفترة الانتقالية، وأن المفاوضات بشأن قضايا الوضع النهائي لن تبدأ (السيد القدوة، المراقب لفلسطين)

إلا في المرحلة الثانية. ولكن إسرائيل ما زالت في الوقت نفسه سلطة احتلال وما فتئت ترتكب انتهاكات وتدابير جائرة ضد الشعب الفلسطيني. والأنكى من ذلك، أن الشعب الفلسطيني في كل الضفة الغربية تقريبا، بما في ذلك القدس، ما برح خاضعا للاحتلال ومحروما من حقوقه غير القابلة للتصرف. وأضاف أن المجتمع الدولي لا يسعه أن يتحمل رؤية جانب واحد فقط من الحالة.

١٤ - وتابع قائلا إن الجانب الفلسطيني والعربي شرع، خلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، في مبادرات تنطوي على تغيرات إيجابية كثيرة. وثمة حاجة إلى تغير إيجابي من الجانب الآخر، وبصفة أساسية من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وعلى سبيل المثال، وفي ضوء الاعتراف المتبادل بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والاتفاقات التي تم التوصل إليها، كان الوقت ملائما تماما بالنسبة لأولئك الذين لم يبادروا بعد إلى القيام بذلك أن يعترفوا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير كمسألة مبدأ في قرار حالي للجمعية العامة. وبالإمكان ممارسة هذا الحق كجزء من عملية السلام الجارية حاليا، كما أن الاعتراف به لا يمنع أي طرف من طرح موقفه الخاص به فيما يتعلق بعملية السلام. وثمة أيضا حاجة بأن تعترف إسرائيل بالانطباق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة التي من شأنها أن تفعل كثيرا في مجال بناء الثقة. وينبغي كذلك اتخاذ التدابير بشأن قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمركز وحقوق بعثة المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة. وأن عدم تطبيق هذه القرارات يعتبر إلى حد ما نتيجة لضغوط بعض الدول الأعضاء المتنفذة.

١٥ - ومضى قائلا إن على الجانب الآخر أن يقبل بمبدأ أن الأمم المتحدة تظل مسؤولة عن قضية فلسطين إلى حين حلها بصورة فعلية. وأن مسؤولية الأمم المتحدة القانونية والسياسية والأخلاقية قد بدأت منذ قيام الجمعية العامة بتقسيم فلسطين التي كانت تحت الانتداب، واستمرت هذه المسؤولية في كل قرار اعتمدته. ولذا فإن الآليات التي أنشأتها الجمعية العامة حفاظا منها على هذه المسؤولية، بما في ذلك اللجان، ينبغي القبول بها كمسألة مبدأ والإبقاء عليها إلى حين إتمام مهمتها.

١٦ - وأضاف قائلا إنه يود التأكيد على أهمية إشراك الأمم المتحدة في عملية السلم إشراكا تاما. وقال إنه على الرغم من الترحيب بالتقدم المحرز في هذا المجال، فإن ثمة حاجة إلى قبول أوسع بالأمم المتحدة من أجل أن تضطلع بدورها الطبيعي في المسعى التاريخي لإحلال السلام في الشرق الأوسط.

١٧ - واستطرد قائلا إن الجمعية العامة، حفاظا منها على مسؤوليتها في رفع شأن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وشرعية قرارات مجلس الأمن، ينبغي عليها التمسك بموقفها المتعلق بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ولا سيما حق تقرير المصير. وعليها كذلك

(السيد القدوة، المراقب لفلسطين)

التمسك بموقفها ذي الصلة بقضايا الوضع النهائي. وفي هذا المجال، سبق لإسرائيل أن أنشأت حالات أمر واقع غير قانونية، مثل المستوطنات غير الشرعية التي لم تكن أقل قانونية عند بدء المفاوضات. ولم تتراجع إسرائيل، وهي سلطة الاحتلال، عن مواقفها المتعلقة بقضايا الوضع النهائي، مثل قضية القدس، انتظارا لنتائج المفاوضات. وأن إسرائيل تتصرف على أساس هذه المواقف وهي تعمل حتى على مواصلة تفاقم لا شرعية الحالة. ولهذا فإن دعوة إسرائيل أو أي طرف آخر لجانب الفلسطينيين و/أو للمجتمع الدولي بالتخلي عن مواقفهم تعتبر غير مناسبة ولا ينبغي قبولها. وأعرب في ختام كلمته، عن أمله في أن تشهد الدورة التاسعة والأربعون للجمعية العامة اعتماد المزيد من القرارات الفعالة التي تحظى بتوافق أوسع في الآراء وأن تكون أيضا متمشية مع المبادئ التي حددها.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٠